

دور نظام الانذار المبكر في تقييم الاداء المالي لسوق التأمين (بحث تطبيقي في عينة من شركات التأمين العراقية)

أ.م.د. حسين عاشور العتابي

الباحث غسان عبد الحسين صاحب

المستخلص

تناول البحث دور نظام الانذار المبكر في تقييم الاداء المالي لسوق التأمين في الاطار النظري والعملي للمدة من ٢٠٠٥ – ٢٠١٤ وتم تطبيق المنهج التجريبي في التحليل المالي للقوائم المالية لشركات التأمين عينة البحث إذ استخدم نظام الانذار المبكر لينذر شركات التأمين بأحتمال العسر المالي قبل وقوعه ومن ثم يصنف شركات التأمين بمستوى التصنيف الرقابي المطلوب، وتحليل السوق من خلال مؤشري الحصة السوقية ومعدل النمو باعتبارهما من اهم المؤشرات لتقييم الاداء المالي للسوق.

إذ تم تسليط الضوء على اربع نسب من نظام الانذار المبكر بوصفه نظاماً لتحليل وتقييم الاداء المالي لشركات التأمين ومقارنة النتائج وفق معايير موضوعية بشكل مدروس بناءً على نتائج شركات التأمين ذات المركز المالي المتين، وعلاقة هذه النسب مع مؤشري تحليل السوق للحصة السوقية ومعدل النمو، وتوصل البحث الى اهم الاستنتاجات:-

١. عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغيرات نظام الانذار المبكر مع الحصة السوقية ومعدل النمو لشركات التأمين عينة البحث وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرئيسة الاولى.
 ٢. وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين شركات التأمين العامة وشركات التأمين الخاصة لمؤشرات البحث، وهذا ما اثبت صحة الفرضية الثانية.
- ويوصي البحث بما يأتي:-

١. ضرورة تطبيق نظام الانذار المبكر على شركات التأمين من قبل الجهات الرقابية.
٢. ضرورة استكمال رؤوس اموال شركات التأمين الى ١٥ مليار دينار لكي تتمكن من زيادة حصته السوقية وزيادة المنافسة.

Abstract

This research handled the role of early warning systems to evaluate the financial performance of insurance markets within a theoretical and practical framework for the period (2005-2014). The research implemented the experimental methodology in the financial analysis of the financial statements for insurance companies subject to this research as been used early warning system to warn insurance companies of the

insolvency probabilities prior to their occurrence, then to categorize those companies at the required regulatory categorization, to analyze the market through market share and growth rate indices treated to be the most important indices to assess financial performance of the market.

Four rates of the early warning systems were highlighted being a system for analysis and assessment of the performance of insurance companies then to compare the results pursuant to specific standards set thoroughly and based on the results of such insurance companies with a firm and strong financial position, analyze the relationship of such rates with market analysis indices (marketable share & growth rate) and the influence of such rates in each other.

This research concluded to;

- ١-The absence of any close relationship between the early warning variables, the marketable share and the insurance companies growth rate on the row , the matter which refuted the accuracy of the main first hypothesis.
- ٢-The existence of a significant influence between public and private insurance companies regarding research indicators the matter which proved the accuracy of the second hypothesis.

The researcher recommends are ;

- ١- The need to apply the early warning system by the regulatory authorities to all insurance companies.
- ٢- The need to appreciate the insurance companies paid-up capitals to IQD Fifteen Billions (15,000,000,000) in order to enable them to increase their market share and competition.

المقدمة

لنشاط التأمين أثر كبير في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية لما يحتله من مكانة كبيرة لدى الافراد والمؤسسات في درء عبء الاخطار التي يتعرضون لها بأرواحهم او ممتلكاتهم، ويؤثر أيضاً أثراً رئيساً في نمو واستقرار القطاعات الاقتصادية المختلفة كما يساهم مساهمة فعالة في تحقيق أهداف و خطط التنمية الاقتصادية التي تتضح في الأثر البارز الذي تقوم به شركات التأمين في المدخرات عند تجمعها لديها ثم توظيفها في أوجه استثمارية مختلفة، إذ خلقت هذه الاستثمارات نشاطاً آخر وهو النشاط المالي الذي جعل من شركات التأمين منشآت مالية فاعلة؛ إذ تقوم هذه الشركات باستلام الاقساط من المؤمن لهم ثم توظيفها في مختلف نشاطات الاستثمار وهذا يعود الى الفترة الزمنية التي تقع بين تحصيل هذه الاقساط وبين عملية دفع التعويضات للمؤمن له في حال تحقق الخطر المؤمن منه.

إن لعملية تحليل شركات التأمين باستخدام نظام الانذار المبكر (IRIS) أثراً مهماً في فحص الأداء المالي والفني للشركات العاملة في السوق العراقية الذي يتم في أربعة مجموعات مكونة من عدد من النسب المالية التي تكون مع مرور الزمن دليل لمسار عمل الشركات في المستقبل ويقوم بأنذارها عن أي خلل في أدائها المالي والفني ويكون بمثابة إنذار مبكر للعسر المالي. إذ يتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في قوائم المركز المالي لعينة من شركات التأمين ودراسة الاداء المالي والفني وكذلك تحليل السوق من خلال مؤشرات الحصة السوقية ومعدل النمو لأجمالي الاقساط المكتتبة؛ إذ يساعد هذا النظام في تحديد نقاط القوة والضعف في السياسات المالية والفنية المتبعة ومعرفة أي من هذه الشركات هي الاكفأ وكذلك تمكين أدارات الشركات من التخطيط للمستقبل عند تحليل نتائج السنوات السابقة وإن هذه الدراسة تساعد أيضاً على الاعتماد على قرارات افضل تجعل الاداء الفعلي كما هو مخطط له، كما تساعد ايضاً على قياس العلاقة بين مؤشرات نظام الانذار المبكر ومؤشرات السوق المالية.

١ : منهجية البحث والدراسات السابقة

١-١. منهجية البحث

١-١-١. مشكلة البحث

ان اعتماد سوق التأمين العراقية على نظام الانذار المبكر (IRIS) الذي فيه يتم تقييم الاداء المالي لسوق التأمين و يؤثر على الحصة السوقية ومؤشر النمو لاجمالي الاقساط المكتتبة لشركات التأمين عينة البحث، إذ يتم تحليل القوائم المالية لعينة من شركات التأمين العامة والخاصة؛ لان نتائج الميزانية وحدها لا تساعد إدارة الشركات على تقييم الاداء المالي والفني والقيام بعملية التخطيط والرقابة والتنبؤ بالآزمات بما يتناسب مع واقع سوق التأمين العراقي؛ ويمكن صياغة مشكلة البحث في ضوء التساؤل الآتي:

١. هل ان مؤشرات نظام الانذار المبكر فعالة في الحكم على الاداء المالي لشركات التأمين عينة البحث؟

١-١-٢. أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته في حداثة الموضوع وذلك عند عملية تقييم الاداء المالي لسوق التأمين العراقي بحيث تذكر هذه المؤشرات الشركات العاملة في السوق في وضعها المالي والفني وذلك عند تطبيق نظام الانذار المبكر (IRIS) الذي لم يتم تناوله في البحوث العراقية مسبقاً.

١-١-٣. اهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الآتية:-

١. دراسة وتحليل وضع شركات التأمين العاملة في السوق العراقية.

٢. تقييم الاداء المالي باستخدام نظام الانذار المبكر (IRIS).

١-١-٤. فرضيات البحث

١. الفرضية الرئيسة الاولى القائلة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغيرات نظام الانذار المبكر مع الحصة السوقية لأجمالي الاقساط المكتتبة لكل شركة من الشركات عينة البحث)، وتنبثق من هذه الفرضية ستة فرضيات فرعية موضحة بشكل تفصيلي في الجانب العملي.

٢. الفرضية الرئيسية الثانية القائلة: (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغيرات نظام الانذار المبكر مع مؤشر النمو لأجمالي الأقساط المكتتبة لكل شركة من الشركات عينة البحث)، وتنبثق من هذه الفرضية ستة فرضيات فرعية موضحة بشكل تفصيلي في الجانب العملي.

٣. الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص (هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين شركات التأمين العامة وشركات التأمين الخاصة لكل مؤشر من مؤشرات الدراسة)

١-١-٥ منهج البحث

اعتمد البحث المنهج التجريبي لدراسة العلاقة السببية و اختبار الفرضيات في ضوء جمع و تحليل البيانات المالية الخاصة بمتغيرات البحث، واستخدام النسب المالية لإيجاد العلاقة بين المتغيرات، و قياس اثر المتغيرات بعضها في البعض.

١-١-٦ مجتمع وعينة البحث

تتألف عينة البحث من مجموعة من شركات التأمين العاملة بالسوق العراقية التي تتناسب بياناتها مع خصائص البحث، إذ يبلغ عدد شركات التأمين العاملة بالسوق العراقية (٣٤) شركة منها شركتين عامة و (٣٢) شركة خاصة وان (٥) من هذه الشركات مسجل لدى سوق العراق للأوراق المالية، وبما ان جميع الشركات تمارس نشاط التأمين فقد تم اختيار الشركتين العامتين وتم اختيار (٤) شركات مسجلة لدى سوق العراق للأوراق المالية وان الشركات الاربعة ذات فعالية وملتزمة بقوانين السوق.

١-١-٧ اساليب جمع البيانات والمعلومات

١. الجانب النظري: دراسة الادبيات العربية والاجنبية، والاطلاع على الاطاريح والرسائل و البحوث والدوريات العربية والاجنبية والتقارير وشبكة المعلومات الدولية لبناء الإطار النظري للبحث.

٢. الجانب العملي: استخدمت اربع نسب لقياس المتغير المستقل (نظام الانذار المبكر) وأستناداً الى ما جاء ضمن معطيات نظام الانذار المبكر الذي يحدد للشركة التي تظهر ضمن نتائجها اربع نسب خارج المعيار المقبول تحتاج الى رقابة فورية، واستخدم مؤشري الحصة السوقية ومعدل النمو لأجمالي الأقساط المكتتبة لقياس المتغير التابع (تقييم الاداء المالي لسوق التأمين).

١-١-٨ الاساليب الاحصائية المستخدمة في البحث

تم اتباع اسلوبين احصائيين بمايتناسب مع طبيعة البيانات؛ إذ استخدم برنامج الـ (SPSS) لاحتساب معامل الارتباط ولتبيان العلاقة الارتباطية بين متغيرات البحث وقياس العلاقة بين شركات التأمين العامة وشركات التأمين الخاصة.

١-٢ الدراسات السابقة

١-٢-١ دراسة (حمودة: ١٩٩٨)

كان هدف الباحث من وراء هذه الدراسة تحديد الاسس العلمية والعملية لتقييم الاداء المالي في شركات التأمين للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ لمعرفة الاتجاهات والتطورات والدراسات الحديثة في هذا المجال، وتوصل الباحث الى ان هناك عدة معايير او اسس عامة نظرية لتقييم أداء شركات التأمين أهمها الخدمة الجيدة مثل سرعة تسوية التعويضات وبحوث الانتاج والتطوير والاهتمام بالكوادر وتدريبها والرقابة على التعويض والتوظيف الجيد للاستثمارات و الاهتمام بمقاييس أخرى للأداء الى جانب الاداء المالي مثل تأثير نوع الادارة وسرعة تسوية التعويضات وتطوير المنتج.

٢-٢-١. دراسة (Brockett et.al, ٢٠٠٤)

اهتمت الدراسة بقدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق وحملة الاسهم فضلاً عن اهتمامها بعائد الاستثمار الذي يمثل اهمية للمستثمرين بالشركة وتناولت مدى امكانية تحديد هامش القدرة على الوفاء بالتزامات فيما يخص شركات التأمين الامريكية فضلاً عن اهتمام الدراسة بفحص وتحليل البيانات المستخرجة من شركات التأمين لقياس فاعلية الشركات وقياس مدى القدرة على الوفاء بالتزامات الشركة وتأثير ذلك في الفاعلية بالشركة وقد تم هذا الفحص منفصلاً لكل شركة وقوم الاداء لتلك الشركات من خلال ثلاثة اوجه مختلفة هي فاعلية الاداء (النشاط)، القدرة على الوفاء بالتزامات، العائد من الاستثمار.

٢. الاطار النظري٢-١. الاطار النظري لنظام الانذار المبكر

٢-١-١. خلفية نظرية عن مفهوم نظام الانذار المبكر:

في السنوات الاخيرة أدى تزايد عدد حالات اعسار المؤمنين الى ان تكون الملاءة المالية واحدة من أهم المواضيع في صناعة التأمين، إذ إن معظم الدراسات السابقة قد تم تنفيذها في سوق التأمين في الولايات المتحدة الامريكية، و كانت هيئة مراقبي التأمين الامريكية هي المراقب للوضع المالي لشركات التأمين لغرض التحقق من المشاكل المالية ومنع حالات العسر المالي (٣٧-٥٣: ٢٠٠٨: pitselis)، فقد قدمت هيئة مراقبي التأمين الامريكية نظام يدعى بنظام مراقبة معلومات التأمين (٤٢٤-٤٠٢: ١٩٩٤: Brockett et al)، والذي صمم لينذر شركات التأمين المتعثرة (٤٩٢-٥١٤: ٢٠٠٤: Brockett et al)، وان نظام الانذار المبكر هو جزء من ثمرة دراسة قامت بها شركة (McKinsey)^١ التي اجرت الاتصال مع هيئة مراقبي التأمين الامريكية عام ١٩٧٤ بهدف التحقق المبكر من الشركات التي تواجه صعوبات مالية وذلك في ضوء تحديد سمات العرض العامة من المؤمنين المتعثرين لصعوباتهم المالية (٤٦-٣٦: ١٩٩٠: barrese)، كما تخضع معظم شركات التأمين العاملة في الولايات المتحدة الامريكية لنظام مراقبة نظام الانذار المبكر الذي يتم بتحليل القوائم المالية لشركات التأمين في ضوء مقارنة نتائج النسب المالية المستخرجة من التحليل المالي بالمعدلات والمعايير ولاسيما إذا كانت هذه النتائج خارج حدود هذه المعايير يعد ذلك بمثابة أذار مبكر للعسر المالي، (٦٦١: ١٩٩٦: Pritchett & Schmitt). لقد تم تطوير المعيار المقبول لكل نسبة والتي تشمل النتائج المتوقعة لمعظم الشركات خلال اي سنة مالية وذلك بسبب أن الظروف الاقتصادية ليست ثابتة وان المعيار المتوقع لكل نسبة يستعرض سنوياً ويتم تنقيحه عند الضرورة. إن شركات التأمين التي تظهر ضمن نتائجها أربع نسب أو أكثر خارج المعيار المقبول تمنح الاولوية للفحص والتحقق من وضعها اي صاحبة اولوية بأجراء هذا التحليل (٣١: ٢٠١٠: Nissim). كما أظهرت بعض الدراسات المقارنة انه من خلال استخدام

^١ McKinsey هي شركة الاستشارات العالمية التي تخدم الشركات الرائدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية، وغير هادفة للربح. تساعد عملائها بأدخال تحسينات دائمة لأدائها وتحقيق الأهداف الأكثر أهمية على مدى ما يقرب قرن و تضم أكثر من ١٠,٠٠٠ استشاري وما يقرب ٢٠٠٠ باحث وأخصائيي المعلومات إذ ان عملاء الشركة يعكسون الطبيعة العالمية لها إذ ينتشر حوالي ٤٠٪ في أوروبا، و ٣٥٪ في الأمريكتين، و ١٥٪ في آسيا والمحيط الهادئ و ١٠٪ في الشرق الأوسط وأفريقيا. إذ تقدم الشركة خدماتها الى خليط واسع من المنظمات الخاص والعام و القطاع الاجتماعي. (www.mckinsey.com)

خمس مؤشرات من نظام الانذار المبكر باستخدام الطرق الاحصائية بدلاً من الطرق المتخصصة الاخر لتحديد مناطق التصنيف الذي يمكن ذلك من الحصول على تحسينات ملموسة على معدلات التنبؤ بالاعسار المالي (1162-1153: 1997: Brockett et al) إذ إن أي نسبة من نسب نظام الانذار المبكر تقع خارج المعيار المقبول لا يعد بالضرورة تعسراً مالياً، كما أن أي زيادة أكثر من المعتاد في فائض حملة الوثائق لا يعد بالضرورة نتيجة سلبية، إضافة الى ذلك ليس من الضروري ان يكون لدى المؤمنین غير المستقرين مالياً عدة نسب خارج المدى المقبول فعلى سبيل المثال ان الزيادة او الانخفاض في اسهم السوق قد يكون نتيجة تغير مهم في الفائض من حملة الوثائق، (1: 2015: IRIS RATIO RESULTS).

إن نظام الـ IRIS يتكون من مرحلتين في مجال تطبيقه الاولى هي المرحلة الاحصائية و الثانية هي المرحلة التحليلية، وفي عام 1989 أطلقت هيئة مراقبي التأمين الامريكية المرحلة الاحصائية من النظام الاول الـ IRIS والنسب الاستثنائية للشركات الفردية واما المرحلة التحليلية فهي نتائج مرحلة الفحص والتحقق الاخرى (50: 1997: lencsis)، إذ يتم تقسيم نظام الانذار المبكر الى مرحلتين كما ذكر آنفاً هي:-

- المرحلة الاولى: وهي المرحلة الاحصائية إذ يتم في هذه المرحلة حساب سلسلة من النسب المالية لكل شركة تأمين بناءً على التقارير المالية السنوية وذلك لان النسب المالية بحد ذاتها لاتعد مؤشراً على الظروف المالية السلبية، إذ يقوم المحلل المالي باستعراض نتائج نسب النظام والمعلومات المالية الاخر في ضوء المرحلة التحليلية. (5: 2013: NAIC white paper)

- المرحلة الثانية: وهي مرحلة التحليل المالي إذ يقوم المحلل باختيار الاولوية من شركات التأمين التي تعاني من ضعف او تراجع في النتائج المالية وبعدها يقوم بتحديد قائمة من المؤمنین الذين يظهر انهم بحاجة الى رقابة فورية بعدها يقوم المحلل بالتأكد من القائمة استناداً الى نتائج التحليل المالي الذي سيجريه (2: 2012: defrain).

٢-١-٢. اهداف نظام الانذار المبكر

ان الهدف الرئيس للتحليل بنظام الانذار المبكر هو تحديد شركات التأمين التي تكون بحاجة فورية الى هذا الاجراء الرقابي وذلك استناداً الى اجراء مراجعة للنتائج المالية لشركات التأمين التي قام بها محللون تابعون الى هيئة مراقبي التأمين الامريكية، ويوصي فريق المحللين الخاص بـ NAIC بمستويات الرقابة المطلوبة في ضوء تصنيف شركات التأمين عند ثلاث مستويات هي شركات التأمين عند مستوى (A) ومستوى (B) وشركات التأمين من دون تصنيف، هذه التصنيفات تسعى الى مساعدة شركات التأمين التي تستخدم هذا النظام في تحديد أولويات عبء العمل، إذ تركز اهتمام شركات التأمين في الدرجة الاولى على الملاءة المالية عند اجراء عملية المراجعة الرقابية (2: 2015: NAIC).

ان تصنيف شركات التأمين بـ مستوى A يقصد به المؤمنین الذين يجب ان يمنحوا الأولوية القصوى في مراجعة عملياتهم لان هذا التصنيف (A) لايعني بالضرورة ان شركات التأمين تواجه عسر مالي، ويجب على الجهات الرقابية اجراء مراجعة تحليلية شاملة لشركات التأمين لتحديد العوامل المؤثرة في نتائج النسب المالية وذلك للتأكد ما اذا كانت اي من شركات التأمين اقرب الى الاهتمام الرقابي المطلوب.

أما مايخص الشركات التي تصنف ضمن المستوى B والتي قد يكون لديها تعسر في النتائج ، فان هذه الشركات لاتتطلب مراجعة تحليلية فورية مقارنةً مع الشركات التي تصنف ضمن المستوى

A . (٢٠١٦:٢ IRIS Ratio Results)، فإذا أظهرت نتائج التحليل بأن اربع نسب مالية او اكثر خارج المعيار المقبول فأن شركات التأمين تصنف ضمن المستوى A، اما اذا أظهرت النتائج اثنان او ثلاث نسب خارج المعيار المقبول حينها تصنف شركات التأمين ضمن المستوى B ، واذ أظهرت النتائج نسبة واحدة او صفراً من النسب حينها لا تحتاج شركات التأمين الى مراجعة عملياتها (Reddic:٢٠١٣:٧).

٣-١-٢. قياس نظام الانذار المبكر

يقارن نظام الانذار المبكر ١٣ نسبة من نسب تأمين الممتلكات والمسؤولية و ١٢ نسبة من نسب التأمين على الحياة إذ تخضع جميع شركات التأمين في الولايات المتحدة الامريكية لتحليل بيانات القوائم المالية عن طريق الحاسب الالى ضمن معايير نمطية تعد مقبولة لكل نسبة، وان النسبة التي تقع خارج حدود هذه المعايير فأن ذلك يعد أذاراً مبكراً للعسر المالي (حمودة:١٩٩٨: ١٣)، وفيما يأتي سوف نوضح اربع من هذه النسب التي تم تطبيقها في البحث وهي:

١. اجمالي الاقساط المكتتبة الى الفائض



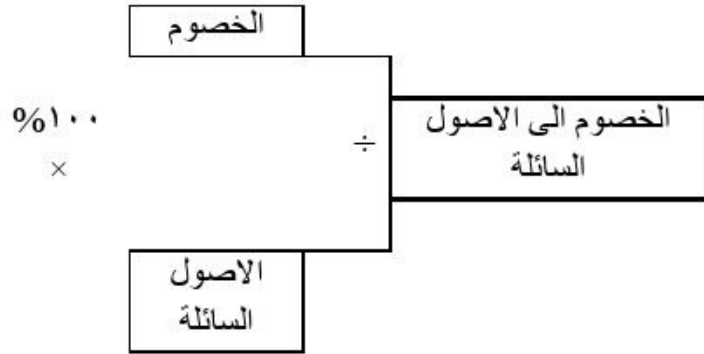
الفائض يوفر النقد لامتصاص الخسائر لذلك نقيس هذه النسبة كفاية هذا النقد من دون تأثير الاقساط المسندة الى معيدي التأمين وان النسبة العالية تجعل شركات التأمين تتحمل اكثر خطورة مع العلاقة بالفائض، أن المعيار المقبول لهذه النسبة يشمل النتائج الاقل من ٩٠٠% (IRIS RATIO RESULTS:٢٠١٦:٧)

٢. نسبة عائد الاستثمار

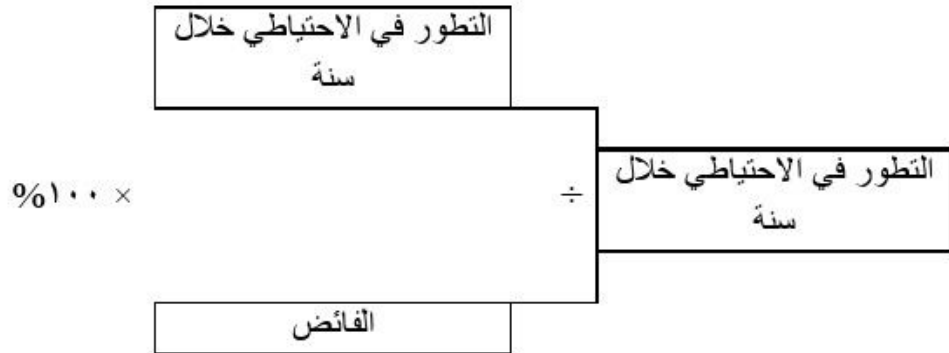


يعكس العائد على الاستثمار الأهمية على صحة أداء شركة التأمين في النشاط الاستثماري الذي يعتمد عليه المؤمنون كثيراً في تغطية الخسائر الاكتتابية، ويختلف هذا العائد تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية. ان المعيار المقبول لهذه النسبة يشمل النتائج الأكثر من ٣% والاقبل من ٦,٥% (عبود: ٢٠٠٤: ٤-٨).

٣. نسبة الخصوم الى الاصول السائلة



ان قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها امام حملة الوثائق تتطلب شرطين هما توفر اصول تغطي هذه الالتزامات وتوفر اصول سريعة التحول الى نقد بحيث تسمح بسداد الالتزامات فور استحقاقها. ان المعيار المقبول لهذه النسبة يشمل النتائج الاقل من ١٠٠% (كراش: ٢٠١٤: ٩٧) ٤. التطور في الاحتياطي خلال سنة الى الفائض



فضلاً عن قياس الدقة التي تم انشاؤها مع الاحتياطيات منذ سنة، فان نسبة التطور خلال سنة الى الفائض يوفر مؤشراً غير مباشر لرأي الادارة بكفاية الفائض. ان اكثر تقدير مايصل الى تاريخ الخسائر التي كانت مستحقة منذ سنة هي مجموع الاحتياطيات الحالية لتلك الخسائر التي لا تزال مستحقة فضلاً عن سداد تلك الخسائر التي تكبدتها خلال السنة الماضية. فالفرق بين التقدير الحالي والاحتياطيات التي انشئت في نهاية السنة السابقة هي سنة تطور الاحتياطي. ان المعيار المقبول لهذه النسبة هو النتائج الاقل من ٢٠% (GAO: ١٩٩٠: ٣٧)

٢-٢. الإطار النظري لتقييم اداء سوق التامين

٢-٢-١. خلفية نظرية عن تقييم الاداء المالي لسوق التامين

يستند مفهوم الاداء المالي الى عملية التحليل المالي التي تعد الخطوة الاساس نحو تقييم اداء الشركات على الرغم من وجود اساليب متعددة للتحليل المالي الا ان التقنية المستخدمة لقياس الاداء ضمن التحليل هي تحليل النسب المالية (Divid: ٢٠٠١: ١٤٢)، ويلاحظ ان هناك سببين رئيسيين للاستخدام الواسع للمقاييس والمؤشرات المالية للاداء هما: أولاً، ان المقاييس والمؤشرات المالية للاداء كالربح مثلاً يرتبط ارتباطاً مباشراً بالاهداف البعيدة المدى للشركات والتي دائماً تكون اهداف مالية، وثانياً ان الاختيار الدقيق جداً للمقاييس المالية يوفر صورة اجمالية عن اداء الشركات (حمدان وادريس: ٢٠٠٩: ٣٨٧) فبالإضافة الى المؤشرات المالية يجري الاعتماد على مقاييس ومؤشرات تشغيلية في الاداء كالحصة السوقية و تقديم منتجات جديدة و نوعية المنتج و الخدمة المقدمة و فاعلية كل من العملية التسويقية و العملية الانتاجية وغيرها من المقاييس التي ترتبط بمستوى اداء شركات التامين، وان تضمن مقاييس الاداء لمقاييس تشغيلية تظهر للادارة الصورة الخفية للاداء الذي تستطيع المؤشرات المالية الكشف عنه (الغالبى وادريس: ٢٠٠٧: ٤٨٣-٤٨٤)، وان تقييم الاداء المالي باستخدام النسب المالية لايعطي صورة حقيقية عن أداء شركات التامين لذلك لابد من الاستعانة بمؤشرات أداء غير مالية لكي يتم تقييم اداء الشركات كلياً وشاملاً (Macmenamin: ٢٠٠٠: ٣٢٣) لذلك تعتمد عملية التحليل المالي في مفهومها الحديث على القوائم المالية وغير المالية بوصفها اساساً في تحقيق اغراضها المتعددة، كما ان التحليل المالي يأخذ مساراً حالياً في قياس وتقييم اداء وتفسير نتائج الفترات السابقة بدقة غير قابلة للتأويل وكذلك يأخذ التحليل المالي مساراً مستقبلياً (عبد العزيز: ٢٠١٤: ١٨-١٩).

ويعد التحليل المالي من اهم المؤشرات التي تستخدم في تقييم اداء الشركات بصفة عامة وشركات التامين واعادة التامين بصفة خاصة نظراً لاهميته البالغة في التأكد من قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق وحماية حقوق المؤمن لهم (طبايية: ٢٠١١: ٦٨-٩٧) وتحقيق فائض وحماية شركات التامين من اي خطر تتعرض له يؤثر على مركزها المالي في السوق مما يجعلها تلجأ الى اسناد نسبة كبيرة من عملياتها الى معيدي التامين وعدم الاحتفاظ بالاحاطار التي تجعل شركات التامين تتنازل عن الكثير من الاقساط والمصاريف الادارية والعمولات جراء عمليات اعادة التامين (كناش: ٢٠١٤: ٣).

٢-٢-٢. اهمية تقييم اداء سوق التامين

ان استخدام المؤشرات والنسب المالية في قياس اداء شركات التامين له اهمية كبيرة في اظهار الجوانب الاساسية للمركز المالي للشركات العاملة في سوق التأمين إذ اشار كل من (Thompson & Strickland) الى ان المنشأة التي تستخدم المؤشرات والنسب المالية في تقييم الاداء وتؤثر ضعفاً في ادائها المالي يجب عليها ان تعيد النظر في الخطط الاستراتيجية المتبعة من قبلها (Thompson & Strickland: ١٩٩٥: ١٠٤)، وعلى الرغم من تعدد اساليب التحليل المالي مثل التحليل الافقي والتحليل العمودي إلا ان التحليل المالي باستخدام النسب المالية يعد اهم وسيلة لقياس الاداء المالي (Samuels et al: ١٩٩٥: ٤٠)، كما جاءت اهمية التحليل للاداء المالي من رأي (النعمي واخرين) بأن اهمية تحليل الاداء المالي تنطلق من الاطراف المستفيدة من التحليل والتي عادة ما تكون من داخل شركات التامين او من خارجها وعليه فان كل طرف من هذه الاطراف لابد ان يحصل على معلومات تخص الشركة وهذه المعلومات تصبح

هدفه الرئيسي في التعبير عن الوضع المالي (النعمي واخرون: ٢٠٠٧: ١٠٠-١٠١)، وحتى يكون المركز المالي لشركات التأمين سليماً فيجب ان تتمكن من الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق عند تحقق الخطر المؤمن منه، وبتحليل القوائم المالية يمكن الحكم على مدى سلامة المركز المالي لشركات التأمين وأمكانية محافظتها على ذلك المركز السليم (حجازي: ٢٠١١: ٢) وجاء رأي آخر لأهمية تحليل الاداء المالي بأنه يساعد على التخطيط التشغيلي لكافة أنشطة المشروعات وتقويم الاداء المالي والتشغيلي والائتماني كما يشخص التحليل المالي الانحرافات التي تتعرض لها المنشأة ومحاولة معالجتها وتقليل خطرها من في ضوء تحليل البيانات وأستخراج المؤشرات التي توضح ذلك (الحياي: ٢٠٠٤: ٢٨).

٢-٢-٣. قياس اداء سوق التأمين

بسبب وجود الكثير من الادوات لتقييم الاداء المالي لشركات التأمين العاملة بالسوق المحلي الا ان هناك تقنيات خاصة تتناول قياس اداء الاسواق بشكل خاص جداً، وغالباً ما تعرف بطريقة صعبة، فأولاً يمكن للمحلل ان يميل الى تشغيل جميع الارقام ولاسيما تلك الارقام التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية، ثانياً ان القليل من العلاقات المختارة بين الارقام تسفر عن معلومات مفيدة يحتاجها المحلل لرؤى مفيدة ودعم في اتخاذ القرار، حيث من الممكن ان تتعلق النسبة بمقدار اي نسبة اخرى من الخيارات المحددة، ولكي يكون كلا المعنيين مفيدين يجب ان تكون محددات النسبة مفهومة قبل بداية كل عملية تحليل (٩٦-٩٥ : Helfert : ٢٠٠١)، وان من اهم هذه النسب المستخدمة لقياس اداء اسواق التأمين هي كالآتي:

١-٢-٣-٢. الحصة السوقية

١. مفهوم الحصة السوقية

تعد الحصة السوقية واحدة من اهم المؤشرات المالية وغير المالية وذات الفاعلية في تعزيز المركز التنافسي لشركات التأمين العاملة في السوق، إذ تسعى شركات التأمين في ضوءها الى المحافظة على حصتها السوقية وكذلك زيادتها عند تقديم المنتج الجيد المتمثل بثيقة التأمين عند جودة الخدمة التي تقدمها الشركات المنافسة ومن الاسعار التنافسية عن طريق قنواتها التسويقية المتنوعة وتطوير أنشطتها وفعاليتها بما يتناسب وحجم السوق ورغبات الزبائن، إذ تعد الحصة السوقية المقياس الافضل لقياس الاداء التسويقي لشركات التأمين إذ يتم في ضوءه قياس ربحية الشركات وقدرتها على تحقيق اهدافها، فالحصة السوقية تعرف بكونها مؤشراً فاعلاً لقياس الربحية وقياس التدفقات النقدية (٧١٥: ١٩٩٩: clark)، كما ان التحليل البسيط للحصة السوقية والمتمثل بنسبة الاقساط المكتتبة للشركة الى اجمالي الاقساط المكتتبة للسوق لايمكن ان يكون كافياً في حال وجود عناصر مؤثرة ينبغي اخذها بعين الاعتبار عند قياس الحصة السوقية ومن بين هذه العوامل هو المنافسة بين الشركات العاملة في صناعة التأمين ودخول منافسين جدد الى السوق (٦١: ٢٠٠١: walker).

٢. قياس الحصة السوقية

يمكن الحكم على موقع اي شركة تأمين في ضوء حصتها السوقية ضمن الصناعة التي تعمل بها إذ يمكن قياس الحصة السوقية في مقياسين وهي:-

- الحصة السوقية النسبية: وهي عبارة عن نسبة الاقساط المكتتبة التي تحققها الشركة الى اجمالي الاقساط المكتتبة لاربع او ثمان شركات ذات الحصة السوقية الاكبر التي تحققها الشركات خلال نفس الفترة.

• **الحصة السوقية الاجمالية:** ويتم حساب الحصة السوقية في ضوء نسبة اجمالي الاقساط المكتتبة لشركة تامين معينة لأجمالي الاقساط المكتتبة لسوق التامين عامة ويتم ذلك من المعادلة الاتية: (Kotler:٢٠٠٠:٦٩٧)

أجمالي الاقساط المكتتبة لشركة تامين	÷	الحصة السوقية
أجمالي الاقساط المكتتبة لسوق التامين		

تحتسب الحصة السوقية للاقساط المكتتبة على اساس الاقساط المكتتبة الفعلية او الاقساط المكتتبة المتوقعة إذ تستعمل الحصة السوقية للتنبؤ بالاقساط المكتتبة المستقبلية لشركات التامين ومقارنة موقع الشركة الفعلي من بين الشركات العاملة بالسوق. (Gravens:٢٠٠٠:٩٩)

٢-٢-٣. مؤشر النمو

قياس مؤشر النمو: نقيس نسب النمو مدى التوسع والنقدم الذي تحققه الشركة على مر الزمن فالنمو هدف مرغوب به اذ انه يمكن توسيع الشركة، وتطوير منتجاتها وتحسين طرق انتاجها وزيادة عدد الوثائق فيها افقياً وعمودياً مما يسمح بتدرج المدراء الى الاعلى وخلق وظائف جديدة، وزيادة ارباحها مما يوفر دخل اكبر للعاملين في الشركة عن طريق المكافأة وزيادة الرواتب، وعائد اعلى للمساهمين، ولحجم معدل النمو اهمية خاصة إذ انه يمكن للمحلل المالي تحديد طبيعة نمو الشركة فإذا كانت الشركة تنمو بمعدلات تتناسب مع معدلات نمو الاقتصاد الوطني فإن هذا يدعى نمو طبيعي (الشمري ونعمة: ٢٠١٤: ١٥٧)، اما اذا كانت الشركة تنمو بمعدلات اعلى من معدلات نمو الاقتصاد الوطني فإن ذلك يدعى بالنمو السريع واذا كانت معدلات نمو الشركة اقل من معدلات النمو سالبة فإن ذلك يدل على تراجع الشركة، ولحساب معدل النمو لمتغير ما وليكن الاقساط المكتتبة، يؤخذ التغير في قيمة (x) بين مرحلتين زمنيتين مثلاً قيمتين ويقسم على القيمة الاولى لـ (x) وبافتراض ان القيمتين (x.) و (x_١) فإن مؤشر النمو يساوي:-

الاقساط المكتتبة للسنة الحالية	-	مؤشر النمو
الاقساط المكتتبة للسنة السابقة		
الاقساط المكتتبة للسنة السابقة	÷	

(العامري:٢٠١٣: ٩٧)

٣. الجانب العملي

٣-١. نتائج التحليل التطبيقي

٣-١-١: عرض ومناقشة نتائج تحليل نظام الإنذار المبكر

لقد تم تفريغ البيانات الموجودة في القوائم المالية لشركات التأمين عينة البحث وذلك لغرض قياس نظام الإنذار المبكر وتم اختيار أهم المؤشرات الخاصة بهذا النظام وذلك لتحليل الاداء المالي لشركات التأمين والكشف عن نقاط القوة والضعف والتنبؤ بالأزمات وتصنيف درجة الرقابة التي تتطلبها كل شركة وفق المعايير الخاصة بهيئة مراقبي التأمين الأمريكية.

١. أجمالي الاقساط المكتتبة الى الفائض

جدول (١): نتائج تحليل نسبة اجمالي الاقساط المكتتبة الى الفائض

ت	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
١ التأمين الوطنية	٧٤٣	٤٩١	٤٨٤	٨٨٤	٨٦٢	٦٠٦	٨٠٤	٧٢٥	٨٤٩	٧٩٤
٢ التأمين الحراقية	*١٠٦٠	*٣٨٨٥	*١٢٤٣	*١١٠٤	*١١٧٨	٦٨٣	٨٠٣	*١١٥٢	*١٠٥٧	٨٥٤
٣ دار السام	١٩٧	٣٥٨	٢١٢	٢٣٢	٢٢٠	٢٠٨	٢٣٠	٣١٧	٢٩٩	٣٦٧
٤ الحمراء للتأمين	*٨٨٦٢	*٧٠٣٢	*١٦٣٠	*١٣٥١	٢٥٥	٤٩٦	٧٨٣	*٩٣٨	*١٠١٥	*١١٠٧
٥ الخليج للتأمين	١٧١	٧٩٦	١٩٧	٣٨٩	٥٢١	*١١١١	*(٣٠٥)	*٢٣٥٧	٨٢٨	٤٧٩
٦ الاهلية للتأمين	*٩٢١	*(٥١٨٠)	٢٧٥	٢٧٣	١٧٥	٢٣٩	*٩٨٨	٤٩٣	٢١٦	*(٢٧٧)

المصدر: الحسابات الختامية لشركات التأمين عينة البحث للفترة من ٢٠١٤-٢٠٠٥

* تمثل النسب التي خرجت عن المعيار المقبول

يوضح الجدول (١) نسبة اجمالي الاقساط الى الفائض التي تعكس الفائض المعروض في جميع الاعمال المكتتبة المباشرة والمعاد تأمينها من دون اخذ تأثير اعادة التأمين بنظر الاعتبار. لذلك ظهرت بعض نتائج الشركات متجاوزة وبشكل كبير للحدود العليا للمعيار المقبول وهو ٩٠٠% وهذا يعطي مؤشر بان الفائض الناتج قليل جداً، في حين ظهرت بعض النتائج بشكل منخفض بالمقارنة مع الحد الاعلى للمعيار المقبول اعلاه ويعود سبب ذلك الى انخفاض الحصة السوقية لها ولاسيما شركات التأمين الخاصة بالمقارنة مع شركات التأمين العامة.

٢. عائد الاستثمار

جدول (٢): نتائج تحليل نسبة عائد الاستثمار

ت	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
١ التامين الوطنية	١٣*	٩*	١١*	١٢*	١٦*	٩*	٧*	٧*	٦	٧*
٢ التامين العراقية	٢٢*	٩*	١٨*	١٥*	١٧*	١١*	١١*	٩*	١٠*	٨*
٣ دار السالم	٢٣*	٤	١٢	٥	٥	٨*	١٠*	٧*	٣	٢*
٤ الحمراء للتامين	١١*	٧*	٧*	٧*	٩	٩*	١*	١*	٢*	٧*
٥ الخليج للتامين	-	١٤*	١٤*	١٣*	١٢*	٧*	١٤*	١٩*	٢٧*	٧*
٦ الاهلية للتامين	٢*	٢*	٥	٥	٧*	٥	٦	٦	٨*	٨*

المصدر: الحسابات الختامية لشركات التأمين عينة البحث للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤

يتضح من نتائج الجدول (٢) بأن نتائج الشركات العاملة بالسوق العراقية تقع خارج الحدود العليا والدنيا للمعيار المقبول الذي يتراوح بين (٣-٦,٥) فإن تجاوز الحد الاعلى بالنسبة لشركات القطاع

العام يعزى الى امتلاكها حصة سوقية كبيرة تجعل هذه الشركات لا تنفق مكتوفة الايدي امام الاموال المتجمعة لديها من الاكتتاب فأنها تتجه الى توظيفها في اوجه استثمارية مختلفة وتشير ايضاً الى الاستثمار في اصول ذات خطورة عالية والتي تسبب الافراط في الفائض، وبالنسبة الى شركات القطاع الخاص تعبر النسبة العالية الى اعتماد شركات القطاع على النشاط الاستثمار في توظيف اقساط الاكتتاب اي اعتماد شركات تأمين القطاع الخاص كشركة الخليج للتأمين على النشاط الاستثماري في تحقيق الايرادات اكثر من اعتمادها على النشاط التأميني في ذلك اما بالنسبة الى انخفاض النسب عن الحدود الدنيا فتشير الى الاستثمار في اصول ذات عائد منخفض.

٣. الخصوم الى الاصول السائلة

جدول (٣): نتائج تحليل نسبة نسبة الخصوم الى الاصول السائلة

ت	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
١ التامين الوطنية	١٨	٢٢	٢٤	٢١	١٧	٣٠	٢٤	٢٢	١٧	٢٠
٢ التامين العراقية	٧٩	٦٠	٤٦	٥٢	٦٧	٦٤	٥٧	٤٠	٢٧	٢٩
٣ دار السالم	١٠	١١	١٠	١٤	٦	٤	٦	١٥	١٣	٢٥
٤ الحمراء للتامين	٦٩	٦١	٧٥	٩	٨٩	٨٥	٤٦	٧١	٧٢	٩٢
٥ الخليج للتامين	٣	٣	٠,٧	٣	٧	١٢	٩	٤	٥	٣
٦ الاهلية للتامين	٥	١١	١٣	١٥	٥	١٠	١٩	١١	٨	٣

المصدر: الحسابات الختامية لشركات التأمين عينة البحث للفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٤

ان نتائج هذه النسبة ظهرت جميعها ضمن المعيار المقبول مع تباين النتائج بين شركة واخرى وبين سنة واخرى وان المعيار المقبول لهذه النسبة يشمل النتائج الادنى من ١٠٠% حيث تقيس هذه النسبة قدرة شركات التأمين على مواجهة التزامات حملة الوثائق، فقد ظهرت نتائج شركة التأمين العراقية وشركة الحمراء للتأمين مرتفعة مقارنة مع بقية الشركات لكن ضمن المعيار المقبول يفسر ذلك الى امتلاك كلتا الشركتين الى اصول سائلة عالية، وتفسر النتائج التي تظهر خارج المعيار الى عدم قدرة الشركات على مواجهة التزاماتها بسرعة وقد تم حساب هذه النسبة من خلال قسمة الالتزامات المتداولة الى الموجودات المتداولة.

٤. التطور بالاحتياطي عن سنة واحدة الى الفائض

جدول (٤): نتائج تحليل نسبة التطور بالاحتياطي عن سنة واحدة الى الفائض

ت	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
1	التأمين الوطنية	*٢٧٢	(٥٢)	*٥٩	(٢٧)	*٥١	*٦١	*٨٠	*١٣٤	*٢٢
2	التأمين العراقية	*٣٦٤	*٣٥	*١٢٠٨	(١٣٤)	*٢٢٨	*٢٣٩	*٢٥	*١٩٠	*١٤٠
3	دار السائم	(٦)	٤	١٤	(١١)	٢	٢	*٤٧	(٢٠)	٢٤*
4	الحمراء للتأمين	*٤٨٣	(١٤١)	(٤)	٠,٥	٢	١٧	*٢٠٧	(٢٨)	(٠,٢)
5	الخليج للتأمين	-	صفر	*١٥٥	(٨٤)	(١)	صفر	(٢٩)	*٥٩٣	*١٠٥
6	الاهلية للتأمين	(٢٥٦)	٧	(٥٧٠)	١٣٦*	(٨٦)	(٢)	(٠,٦)	٦٥*	٩

المصدر: الحسابات الختامية لشركات التأمين عينة البحث للفترة من ٢٠١٤-٢٠٠٥

تبين نتائج الجدول (٤) بتجاوز النسبة اعلاه عن المعيار المقبول والبالغ ٢٠% في شركات القطاع العام خلال مدة البحث وتشير نتائج شركتي التأمين الوطنية والعراقية بتجاوز النسبة خلال المدة المبحوثة باستثناء سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ في الوطنية و ٢٠٠٨ في العراقية إذ ظهرت النسبة بالسالب ويعبر هذا الانخفاض على القوة ووفرة الاحتياطي الذي كونته الشركات لمواجهة الخسائر اما بالنسبة للسنوات التي تجاوزت المعيار فيشير ذلك على ارتفاع مبالغ التعويض المدفوعه بالنسبة للشركتين، اما في شركات القطاع الخاص فقد ظهرت النتائج ضمن المعيار لمعظم سنوات البحث ويفسر ذلك لانخفاض التعويضات المدفوعة وانخفاض الاحتياطيات المكونه لمواجهة هذه التعويضات.

٣-٢: عرض ومناقشة نتائج تحليل سوق التأمين

سوف يتم مناقشة نتائج التحليل الخاصة بمتغير تحليل اسواق التأمين لشركات التأمين عينة البحث وللمدة ٢٠٠٥-٢٠١٤، و يقاس المتغير التابع بمؤشرين هما الحصة السوقية لاجمالي الاقساط المكتتبة ومعدل النمو لاجمالي الاقساط المكتتبة وجاءت النتائج كما ياتي:

١. الحصة السوقية

جدول (٥) نتائج تحليل مؤشر الحصة السوقية لاجمالي الاقساط المكتتبة

ت	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
1 التامين الوطنية	٦٢,٥	٦٨,٥	٦٥,٧	٦٨,٢	٧٨,٦	٧٣,٤	٦٩,٥	٦١,٧	٦٥,٦	٦٤,٢
2 التامين العراقية	٢٤,٢	٢٠,٤	٢٤,٩	١٥,٥	١٨	٢٣,٢	٢٠,٥	٢٩,١	٢٦,٧	٢٣,١
3 دار السلام	١,٨	٢,٧	١,٣	٠,٩	٠,٩	٠,٦	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٨
4 الحمراء للتأمين	٨,٣	٦,٤	٦,٩	١٤,٣	١,٤	٢	٨,٧	٧,٦	٦,٥	٢,٤
5 الخليج للتأمين	٠,٧	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,٣	٠,٤	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢
6 الاهلية للتأمين	٢,٣	١,٦	١	١	٠,٨	٠,٤	٠,٦	٠,٧	٠,٤	٠,٣

المصدر: الحسابات الختامية لشركات التأمين عينة البحث للفترة من ٢٠١٤-٢٠٠٥

يتضح من الجدول (٥) نتائج تحليل الحصة السوقية لاجمالي الاقساط المكتتبة على سيطرة القطاع العام على معظم السوق وتجاوزت حصته السوقية لأكثر من ٦٠% خلال مدة البحث ويعود سبب ذلك الى عراقة شركات التأمين العامة والى الخبرة الطويلة والتجربة التي تملكها في مجال التأمين وقدم الشركات العامة من حيث التأسيس وثقة الجمهور بالمؤسسات العامة والامكانيات التسويقية والمالية والادارية واتساع نشاط عملها على رقعة جغرافية واسعة حيث تشمل جميع محافظات العراق فضلاً عن شبكة واسعة من المنتجين والوكلاء بالمقارنة مع شركات التأمين الخاصة إذ تترتب الحصة السوقية برأسمال الشركات حيث سيطرت شركة التأمين الوطنية على الحصة السوقية وذلك لكبر رأسمالها الذي يبلغ (١٥ مليار دينار) تليها شركة التأمين العراقية وتليها شركة الحمراء للتأمين التي تعتبر ذات حصة الاكبر من بين شركات التأمين الخاصة برأسمال (٥ مليار دينار) إذ بلغت اكبر حصة سوقية لقطاع التأمين العام مجتمع للعامين (٢٠٠٩ و ٢٠١٠) وهي (٩٦,٦) ولم تنخفض الحصة السوقية لقطاع التأمين العام عن (٨٠) في حين نلاحظ ان اعلى حصة سوقية حققها قطاع التأمين الخاص كانت في عام (٢٠٠٨) وقدرها (١٦,٧) وهي حصة منخفضة وكانت حصة شركة الحمراء للتأمين هي الاكبر حيث بلغت ١٤,٣ عام ٢٠٠٨.

٢. مؤشر النمو

جدول (٦): نتائج تحليل معدل النمو لاجمالي الاقساط المكتتبة

ت	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
1	٦٣	٦٩	٢٨	١١٧	١٢	٢٥	٣٨	١١	٣٦	(٤)
2	٧٦	٢٩	٦٣	٣٠	١٤	٧١	٢٩	٧٨	١٧	١٨
3	١٢٠	١٣٠	(٣٧)	٤٩	(٥)	(٤)	١٥	٤٧	٢٢	٣٢
4	١١٦٩	١٩	٤٥	٣٣٢	(٩١)	(٩٥)	٥٢٥	٨	١١	(٦٤)
5	-	(٣٧)	(٢١)	٥١	١٤٥	٦٩	(٢٢)	٨٤	(٩)	٤
6	٦٧	١٢	١٤	٨٤	(٢٤)	(٢٦)	١٠٧	٦٠	(٣١)	(٣٩)

المصدر: الحسابات الختامية لشركات التأمين عينة البحث للفترة من ٢٠١٤-٢٠٠٥

من خلال تحليل نتائج الجدول اعلاه يتضح ان هناك تباين في معدلات النمو لأجمالي الاقساط المكتتبة من سنة لآخرى إذ بلغ اكبر معدل نمو لقطاع التأمين العام وهو (١١٧%) في عام ٢٠٠٨ لشركة التأمين الوطنية في حين انخفض مؤشر النمو الاقساط حتى بلغ عام ٢٠١٤ (٤%) في حين سجلت شركة التأمين العراقية اعلى معدل نمو هو ٧٦% عام ٢٠٠٥ ثم تذبذب معدل النمو خلال مدة البحث وبلغ ادنى معدل نمو وهو (١٤%) لعام ٢٠٠٩ في حين كان اعلى معدل نمو في قطاع التأمين الخاص هو (١١٦٩%) لشركة تأمين الحمراء لعام (٢٠٠٥) وتذبذبت نتائج معدل النمو خلال المدة المبحوثة وبشكل واضح في قطاع التأمين الخاص ويعزى هذا التذبذب الى وضع السوق العراقي والظروف الامنية التي مر بها العراق والذي يؤثر في وضع الاقتصاد العراقي الغير مستقر هذا بالنسبة على مستوى السوق اما بالنسبة لوضع الشركات العاملة بالسوق فيشير معدل النمو المرتفع الى دخول شركات التأمين الى الاكتتاب باعمال جديدة من اجل الحصول على تدفقات نقدية للوفاء بالتزاماتها اما بالنسبة الى معدلات النمو المنخفض فتشير الى الانكماش بالعمليات الاكتتابية نتيجة انخفاض الاستقرار التشغيلي والاداري.

٢-٣. نتائج الاختبار التطبيقي

٢-٣-١. عرض ومناقشة نتائج معامل الارتباط

اولاً: لاختبار الفرضية الرئيسية الاولى القائلة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغيرات نظام الانذار المبكر مع الحصة السوقية لاجمالي الاقساط المكتتبة لكل شركة من الشركات عينة البحث) ومن خلال الجدول رقم (٧) نلاحظ:

جدول (٧): يبين معامل ارتباط بيرسون مع الاختبار التائي للارتباط بين متغيرات نظام الانذار المبكر مع الحصة السوقية لأجمالي الاقساط المكتتبة لكل شركة

النسبة	الشركة	التامين الوطنية	التامين العراقية	دار السلام	الحمراء للتامين	الخليج للتامين	الاهلية للتامين
اجمالي الاقساط المكتتبة الى الفائض		٠,٠٥	٠,٢٣-	٠,٢٩	٠,٢١	٠,٠٤	٠,٢٧-
		(٠,١٤)	(٠,٦٧)	(٠,٨٦)	(٠,٦١)	(٠,١١)	(٠,٧٩)
عائد الاستثمار		٠,٤٩	٠,٢١-	٠,٢٥	٠,٢٢	٠,٢٤-	٠,٨٧-
		(١,٥٩)	(٠,٦١)	(٠,٧٣)	(٠,٦٤)	(٠,٦٩)	(٤,٩٩)
نسبة الخصوم الى الاصول السائلة		٠,١٦	٠,٦١-	٠,٠٣-	٠,٩٢-	٠,١٢	٠,١٠-
		(٠,٤٦)	(٢,١٨)	(٠,٠٨)	(٦,٦٤)	(٠,٣٤)	(٠,٢٨)
التطور الاحتياطي عن سنة واحدة الى الفائض		٠,٤٠-	٠,٣١	٠,٠٨-	٠,٢١	٠,٢٥	٠,٣٥-
		(١,٢٣)	(٠,٩٢)	(٠,٢٣)	(٠,٦١)	(٠,٧٣)	(١,٠٦)

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية ٨ = ١,٨٦

١- لاختبار الفرضية الفرعية الاولى المنبقة من الفرضية الرئيسة الاولى والقائلة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغيرات نظام الانذار المبكر مع الحصة السوقية لأجمالي الاقساط المكتتبة في شركة التامين الوطنية): ظهرت قيم t المحسوبة لسائر المؤشرات اصغر من قيمة t الجدولية، وهذا يعني لم تظهر علاقات ارتباط بين الحصة السوقية لأجمالي الاقساط المكتتبة مع سائر المؤشرات في شركة التامين الوطنية.

٢- لاختبار الفرضية الفرعية الثانية المنبقة من الفرضية الرئيسة الاولى والقائلة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغيرات نظام الانذار المبكر مع الحصة السوقية لأجمالي الاقساط المكتتبة في شركة التامين العراقية): ظهرت علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة الخصوم الى الاصول السائلة و الحصة السوقية لأجمالي الاقساط المكتتبة إذ بلغت قيمة t المحسوبة (٢,١٨) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، وبلغت قيمة معامل الارتباط (-٠,٦١) وهي قيمة سالبة اي العلاقة عكسية بينهما، في حين ظهرت قيم t المحسوبة لبقية المؤشرات اصغر من قيمة t الجدولية، وهذا يعني لم تظهر علاقات ارتباط بين الحصة السوقية لأجمالي الاقساط المكتتبة مع سائر المؤشرات في شركة التامين العراقية.

٣- لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة المنبقة من الفرضية الرئيسة الاولى والقائلة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغيرات نظام الانذار المبكر مع الحصة السوقية لأجمالي الاقساط المكتتبة في شركة دار السلام للتامين) : ظهرت قيم t المحسوبة لمؤشرات نظام الانذار المبكر مع الحصة السوقية لأجمالي الاقساط المكتتبة اصغر من قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، وهذا يعني لم تظهر علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية بين الحصة السوقية لأجمالي الاقساط المكتتبة مع جميع المؤشرات في شركة دار السلام للتامين .

٤- لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة المنبقة من الفرضية الرئيسة الاولى والقائلة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغيرات نظام الانذار المبكر مع الحصة السوقية لأجمالي الاقساط المكتتبة في شركة الحمراء للتامين): ظهرت علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة الخصوم الى الاصول السائلة مع الحصة السوقية لأجمالي الاقساط المكتتبة إذ بلغت قيم t المحسوبة (٦,٦٤) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، وبلغت قيمة معامل الارتباط (-٠,٩٢) إذ ظهرت العلاقة عكسية مع نسبة الخصوم الى الاصول السائلة، في حين

ظهرت قيم t المحسوبة لسائر المؤشرات اصغر من قيمة t الجدولية، وهذا يعني لم تظهر علاقات ارتباط بين الحصة السوقية لأجمالي الاقساط المكتتبة مع سائر المؤشرات في شركة الحمراء للتأمين.

٥- لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة المنبثقة من الفرضية الرئيسة الاولى والقائلة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغيرات نظام الانذار المبكر مع الحصة السوقية لأجمالي الاقساط المكتتبة في شركة الخليج للتأمين): ظهرت قيم t المحسوبة لسائر المؤشرات اصغر من قيمة t الجدولية، وهذا يعني لم تظهر علاقات ارتباط بين الحصة السوقية لأجمالي الاقساط المكتتبة مع سائر المؤشرات في شركة الخليج للتأمين.

٦- لاختبار الفرضية الفرعية السادسة المنبثقة من الفرضية الرئيسة الاولى والقائلة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغيرات نظام الانذار المبكر مع الحصة السوقية لأجمالي الاقساط المكتتبة في الشركة الاهلية للتأمين): ظهرت علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين عائد الاستثمار مع الحصة السوقية لأجمالي الاقساط المكتتبة إذ بلغت قيم t المحسوبة (٤,٩٩) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، وبلغت قيمة معامل الارتباط (-٠,٨٧) إذ ظهرت العلاقة عكسية مع عائد الاستثمار، في حين ظهرت قيم t المحسوبة لسائر المؤشرات اصغر من قيمة t الجدولية، وهذا يعني لم تظهر علاقات ارتباط بين الحصة السوقية لأجمالي الاقساط المكتتبة مع جميع المؤشرات في الشركة الاهلية للتأمين.

ثانياً: لاختبار الفرضية الرئيسة الثانية القائلة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغيرات نظام الانذار المبكر مع مؤشر النمو لأجمالي الاقساط المكتتبة لكل شركة من الشركات عينة البحث) ومن خلال الجدول رقم (٨) نلاحظ:

جدول (٨): يبين معامل ارتباط بيرسون مع الاختبار التائي للارتباط بين متغيرات نظام الانذار المبكر مع مؤشر النمو لأجمالي الاقساط المكتتبة لكل شركة

النسبة	الشركة	التأمين الوطنية	التأمين العراقية	دار السلام	الحمراء للتأمين	الخليج للتأمين	الاهلية للتأمين
اجمالي الاقساط المكتتبة الى الفائض	٠,٠٤-	٠,١٦-	٠,٤١	٠,٦٤	٠,٤٢	٠,٢١	
	(٠,١١)	(٠,٤٦)	(١,٢٧)	(٢,٣٦)	(١,٣١)	(٠,٦١)	
عائد الاستثمار	٠,٢٦	٠,٤٠	٠,٢٤	٠,٤٧	٠,١٩-	٠,٣٩-	
	(٠,٧٦)	(١,٢٣)	(٠,٧٠)	(١,٥١)	(٠,٥٥)	(١,٢٠)	
نسبة الخصوم الى الاصول السائلة	٠,٠٣-	٠,٣٣	٠,٢٠	٠,٣٧-	٠,٣٥	٠,٦٣	
	(٠,٠٨)	(٠,٩٩)	(٠,٥٨)	(١,١٣)	(١,٠٦)	(٢,٢٩)	
التطور الاحتياطي عن سنة واحدة الى الفائض	٠,١٦-	٠,٥١	٠,٠٨-	٠,٩٢	٠,٢١	٠,٢٢	
	(٠,٤٦)	(١,٦٨)	(٠,٢٣)	(٦,٦٤)	(٠,٦١)	(٠,٦٤)	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية ٨ = ١,٨٦

١- لاختبار الفرضية الفرعية الاولى المنبثقة من الفرضية الرئيسة الثانية والقائلة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغيرات نظام الانذار المبكر مع مؤشر النمو لأجمالي الاقساط المكتتبة في شركة التأمين الوطنية): ظهرت قيم t المحسوبة لسائر المؤشرات اصغر من قيمة t الجدولية، وهذا يعني عدم وجود علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشر النمو لأجمالي الاقساط المكتتبة مع جميع المؤشرات في شركة التأمين الوطنية.

- ٢- اختبار الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة من الفرضية الرئيسية الثانية والقائلة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغيرات نظام الانذار المبكر مع مؤشر النمو لأجمالي الاقساط المكتتبة في شركة التامين العراقية): ظهرت قيم t المحسوبة لسائر المؤشرات اصغر من قيمة t الجدولية، وهذا يعني عدم وجود علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشر النمو لأجمالي الاقساط المكتتبة مع جميع المؤشرات في شركة التامين العراقية.
- ٣- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة المنبثقة من الفرضية الرئيسية الثانية والقائلة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغيرات نظام الانذار المبكر مع مؤشر النمو لأجمالي الاقساط المكتتبة في شركة دار السلام للتأمين): ظهرت قيم t المحسوبة لمؤشرات نظام الانذار المبكر مع مؤشر النمو لأجمالي الاقساط المكتتبة اصغر من قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، وهذا يعني عدم وجود علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشر النمو لأجمالي الاقساط المكتتبة مع جميع المؤشرات في شركة دار السلام للتأمين.
- ٤- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة المنبثقة من الفرضية الرئيسية الثانية والقائلة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغيرات نظام الانذار المبكر مع مؤشر النمو لأجمالي الاقساط المكتتبة في شركة الحمراء للتأمين): ظهرت علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين كل من اجمالي الاقساط المكتتبة الى الفائض و التطور الاحتياطي عن سنة واحدة الى الفائض مع مؤشر النمو لأجمالي الاقساط المكتتبة إذ بلغت قيم t المحسوبة لهما (٢,٣٦ ، ٦,٦٤) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، وبلغت قيمة معامل الارتباط وعلى التوالي (٠,٩٢ ، ٠,٦٤) وهي قيم موجبة اي العلاقة طردية بين هذه المؤشرات مع مؤشر النمو لأجمالي الاقساط المكتتبة، في حين ظهرت قيم t المحسوبة لسائر المؤشرات اصغر من قيمة t الجدولية، وهذا يعني عدم وجود علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشر النمو لأجمالي الاقساط المكتتبة مع جميع المؤشرات في شركة الحمراء للتأمين.
- ٥- اختبار الفرضية الفرعية الخامسة المنبثقة من الفرضية الرئيسية الثانية والقائلة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغيرات نظام الانذار المبكر مع مؤشر النمو لأجمالي الاقساط المكتتبة في شركة الخليج للتأمين) : ظهرت قيم t المحسوبة لسائر المؤشرات اصغر من قيمة t الجدولية، وهذا يعني عدم وجود علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشر النمو لأجمالي الاقساط المكتتبة مع جميع المؤشرات في شركة الخليج للتأمين.
- ٦- اختبار الفرضية الفرعية السادسة المنبثقة من الفرضية الرئيسية الثانية والقائلة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغيرات نظام الانذار المبكر مع مؤشر النمو لأجمالي الاقساط المكتتبة في الشركة الاهلية للتأمين): ظهرت علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة الخصوم الى الاصول السائلة مع مؤشر النمو لأجمالي الاقساط المكتتبة إذ بلغت قيم t المحسوبة لهما (٢,٢٩) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، وبلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٦٣) وهي قيم موجبة اي العلاقة طردية مع مؤشر النمو لأجمالي الاقساط المكتتبة، في حين ظهرت قيم t المحسوبة لسائر المؤشرات اصغر من قيمة t الجدولية، وهذا يعني عدم وجود علاقات ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشر النمو لأجمالي الاقساط المكتتبة مع جميع المؤشرات في الشركة الاهلية للتأمين.

٢-٢-٣. عرض ومناقشة العلاقة بين الشركات العامة والخاصة لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص (هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين شركات التأمين العامة وشركات التأمين الخاصة لكل مؤشر من مؤشرات الدراسة) وكانت النتائج كما في الجدول (٩):

جدول (٩): يبين الاختبار التائي لكل مؤشر بين شركات التأمين العامة وشركات التأمين الخاصة

النسبة	شركات التأمين العامة		شركات التأمين الخاصة		t	الدلالة
	وسط	انحراف	وسط	انحراف		
اجمالي الاقساط المكتتبة الى الفائض	٦٥٠٠,١٠١٩	٧١١,٦٨٠٩٨	٠٧٥٠,٧٧٠	١,٩٧٢,٥٢٦١٠	٠,٥٥	غير دال
عائد الاستثمار	١١,٨٥٠٠	٥,٨٧٨٣٧	٧,٨٦١٥	٥,٩٢٠٤٢	٢,٤٦	دال
نسبة الخصوم الى الأصول السائلة	٣٦,٩٠٠٠	١٩,٦٦٢٦٨	٢٣,٣٤٢٥	٢٨,٤٤٩٠٥	١,٩١	غير دال
التطور بالاحتياطي عن سنة واحدة الى الفائض	١٦٧,٣٠٠٠	٢٧٩,٩٨٣٦٦	١٤,٩١٥٤	١٧٠,٨٧٧٩٥	٢,٦٠	دال
الحصة السوقية لاجمالي الاقساط المكتتبة	٤٥,٦٤٠٠	٢٣,٢٧٣٨٧	٢,١٨٠٠	٣,١٥٣٨٥	١١,٦٩	دال
مؤشر النمو لاجمالي الاقساط المكتتبة	٤١,٠٠٠٠	٣٠,٣٤٠١٨	٩٢٣١,٦٨	٢١١,٤٢٨٢٧	٠,٥٩	غير دال

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٥٨) = ٢,٠١

١. اجمالي الاقساط المكتتبة الى الفائض: ظهرت قيمة t المحسوبة (٥٥,٠) وهي اصغر من قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٥٨) والبالغة (٢,٠١) وهذا يعني عدم وجود فروقات ذي دلالة معنوية بين شركات التأمين العامة وشركات التأمين الخاصة لهذا المؤشر.

٢. عائد الاستثمار: ظهرت قيمة t المحسوبة (٢,٤٦) وهي اكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٥٨) والبالغة (٢,٠١) وهذا يعني وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين شركات التأمين العامة وشركات التأمين الخاصة لهذا المؤشر.

٣. نسبة الخصوم الى الاصول السائلة: ظهرت قيمة t المحسوبة (١,٩١) وهي اصغر من قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٥٨) والبالغة (٢,٠١) وهذا يعني عدم وجود فروقات ذي دلالة معنوية بين شركات التأمين العامة وشركات التأمين الخاصة لهذا المؤشر.

٤. التطور بالاحتياطي عن سنة واحدة الى الفائض: ظهرت قيمة t المحسوبة (٢,٦٠) وهي اكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٥٨) والبالغة (٢,٠١) وهذا يعني وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين شركات التأمين العامة وشركات التأمين الخاصة لهذا المؤشر.

٥. الحصة السوقية لاجمالي الاقساط المكتتبة: ظهرت قيمة t المحسوبة (١١,٦٩) وهي اكبر من القيمة التائية الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٥٨) والبالغة (٢,٠١) وهذا يعني وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين شركات التأمين العامة وشركات التأمين الخاصة لهذا المؤشر.

٦. مؤشر النمو لاجمالي الاقساط المكتتبة: ظهرت قيمة t المحسوبة (٠,٥٩) وهي اصغر من قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٥٨) والبالغة (٢,٠١) وهذا يعني عدم وجود فروقات ذي دلالة معنوية بين شركات التأمين العامة وشركات التأمين الخاصة لهذا المؤشر.

٤. الاستنتاجات والتوصيات

٤-١. الاستنتاجات

١. أسهم نظام الانذار المبكر في تقييم الاداء المالي لشركات التأمين العاملة بالسوق العراقية ومقارنتها بالمعايير العالمية المستخدم في السوق الامريكية وفي ضوء مقارنة النتائج الظاهرة في السوق العراقية اتضح ان هناك فرقاً في الاداء بين شركات التأمين العامة وشركات التأمين الخاصة.

٢. ركزت شركات القطاع العام على الجانب التاميني في تحقيق الايرادات وخلال مدة البحث باستثناء سنة ٢٠٠٥ إذ سجلت اعلى معدل للاستثمار وكانت حصة الوطنية والعراقية منها (٤٢%) و (٥٦%) للعام (٢٠٠٥) وانخفض تدريجياً وبشكل ملحوظ حتى اصبح (٨%) لعام ٢٠١٤ و (٤%) لعام ٢٠١٣ للشركتين على التوالي في حين اعتمدت شركات القطاع الخاص على الجانب الاستثماري في تحقيق الايرادات حيث سجلت شركة الخليج للتأمين اعلى معدل للاستثمار بنسبة (١٧٧%) للعام ٢٠٠٧ وكانت شركة الحمراء للتأمين من اقل الشركات اعتماداً على الجانب الاستثماري إذ سجلت اعلى معدل للاستثمار عام ٢٠٠٧ بنسبة (١٠٢%) وسجلت اقل معدل للاستثمار عام ٢٠١١ بنسبة (٢%)، إذ من السهل ان تضع الشركات العامة والخاصة النقد الفائض المتولد من الاكتتاب واستثماره على شكل ودائع وشراء اسهم وسندات وشراء عقارات واستثمارها او بيعها وتحقيق ايرادات مضمونه منها.

٣. سجلت شركات القطاع العام اعلى حصة سوقية مجتمعة بمقدار (٩٦,٦%) للعام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي في حين سجلت شركات القطاع الخاص اعلى حصة سوقية مجتمعة وبمقدار (١٦,٣%) للعام ٢٠٠٨ وكانت اعلى حصة سوقية من نصيب شركة الحمراء للتأمين وخلال مدة البحث حيث سجلت اعلى حصة سوقية بمقدار (١٤,٣%) للعام ٢٠٠٨ وهذا دليل على ان الشركات العامة تسيطر على سوق التأمين لاسباب اوضحناها.

٤. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة الخصوم الى الاصول السائلة مع الحصة السوقية لاجمالي الاقساط المكتتبة في كل من شركة التأمين العراقية وشركة الحمراء للتأمين،

وهناك علاقة ارتباط عكسية بين عائد الاستثمار والحصة السوقية لاجمالي الاقساط المكتتبة في الشركة الاهلية للتأمين.

٥. وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين اجمالي الاقساط المكتتبة والتطور بالاحتياطي مع مؤشر النمو لاجمالي الاقساط المكتتبة في شركة الحمراء للتأمين ، وهناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة الخصوم الى الاصول السائلة مع مؤشر النمو لاجمالي الاقساط المكتتبة في شركة الاهلية للتأمين.

٦. هناك فروق ذات دلالة معنوية بين شركات التأمين العامة وشركات التأمين الخاصة في وعائد الاستثمار والتطور بالاحتياطي والحصة السوقية.

٢-٤. التوصيات

١. ضرورة تطبيق نظام الانذار المبكر من قبل شركات التأمين العامة والخاصة وبأشراف ديوان الرقابة المالية بالنسبة للشركات الحكومية وديوان التأمين بالنسبة للسوق عموماً وفي المستقبل تناط المسؤولية لديوان التأمين عند اتساع عدد شركات التأمين في العراق لانه في ضوء التطبيق حقق نتائج جيدة وفي حال التزام الشركات العاملة بالسوق بالمعايير الظاهرة فانها سوف تحقق تطوراً بالاداء المالي لنشاط التأمين.

٢. ضرورة قيام شركات القطاع الخاص بتقليل الاعتماد على النشاط الاستثماري في زيادة ايراداتها والاعتماد على نشاط التأمين في ذلك لانها شركات تمارس النشاط التأميني وليست شركات استثمارية.

٣. ضرورة قيام شركات القطاع العام والخاص بتسوية التعويضات بسرعة لان ذلك يساعد على تخفيض نسبة الاحتياطي للتعويضات الموقوفة اذ كلما انخفضت هذه النسبة واصبحت بالسالب مثل ذلك ايرادات للشركة وفي نفس الوقت يعزز ثقة الجمهور بالتأمين لدى شركات التأمين الخاصة.

٤. ضرورة استكمال رؤوس اموال الشركات كافة ليصل الى (١٥) مليار دينار كحد ادنى لكي تتمكن الشركات الخاصة من توسيع الرقعة الجغرافية لعملياتها وتتحول من دكاكين الى شركات ذات سمعة جيدة.

٥. يجب ان تعمل شركات التأمين الخاصة على تسعير وثائق التأمين بسعر مماثل للمنافسين لاجل تحقيق هامش ربح متساوي.

المصادر

المصادر العربية:

أولاً: الكتب

[١] بني حمدان، خالد محمد و أدريس، وائل محمد، (٢٠٠٩)، "الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي منهج معاصر"، اليازوري، الاردن - عمان.

[٢] عبد العزيز، سمير محمد، (٢٠١٤)، "التحليل المالي والاستراتيجي والمقارنة المرجعية"، توزيع مركز الاسكندرية للكتاب.

[] الغالبي، طاهر محسن منصور و أدريس، وائل محمد صبحي، (٢٠٠٧)، "الادارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل"، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى.

[٣] النعيمي، عدنان تايه والسافي، سعدون مهدي و سلام، اسامة عزمي و موسى، شقيري نوري، (٢٠٠٧)، "الإدارة المالية"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن - عمان.

[٤] الحياي، وليد ناجي، (٢٠٠٤)، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي"، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن - عمان.

[٥] حجازي، وجدي حامد، (٢٠١١)، "تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.

[٦] العامري، محمد علي ابراهيم، (٢٠١٣)، "الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن - عمان.

[٧] الشمري، صادق راشد و نعمة، نغم حسين، (٢٠١٤)، "اساسيات الادارة المالية مدخل تطبيقي"، مطبعة الكتاب، بغداد.

ثانياً : البحوث والدوريات

[١] حمودة، ابراهيم احمد عبد النبي، (١٩٩٨)، "الاسس العلمية والعملية لتقييم الاداء في شركات التأمين"، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر.

[٢] عبود، عبد اللطيف، (٢٠٠٤)، "الملاءة شرط الوجود و شرط الاستمرار"، مجلة التأمين والتنمية، العدد ٢٦.

[٣] طبابية، سلمية، (٢٠١١)، "تقييم الاداء المالي لشركات التأمين بأستعمال النسب المالية"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، المجلد ٦، العدد ١٦.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

[١] كراش، حسام، "نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الانظمة الدولية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، ٢٠١٤.

[٢] كناش، عبد الصمد، "تقييم الاداء تحليل المالي لشركات التأمين"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ورقلة، ٢٠١٤.

رابعاً : التقارير والمتابعات:-

الحسابات الختامية لشركات التأمين عينة البحث للفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٤

المصادر الاجنبيةBooks:-

- [1] David, F, (2001), "strategic management: concept and cases", Eighth Edition, Prentice Hall Inc.
- [2] Gravens, David, W, (2000), "Strategic Marketing", Sixth Edition, Irwin McGraw Hill.
- [3] Helfer, Erich. A. , (2001), " Financial Analysis Tools and techniques", McGraw Hill.
- [4] Kotler, Philip, (2000), "Marketing management, analysis planning implementation control", prentice Hall.
- [5] Macmenamin. J. (2000), "Financial Management", First Edition, Routledge pub.
- [6] Nissim, Doron, (2010), "Analysis and valuation of insurance companies", First Edition, Columbia business school.
- [7] Pritchett, s,t and Schmit, J.T and Doerpinghaus, H.I., and Athearn J.L, (1996), "Risk Management and insurance", west publishing company 1996.
- [8] Samuels. J.Wilkes. F and Brays haw. R, (1995), "management of company finance", sixth Edition, Chapman & Hall.
- [9] Thompson. A. and Strickland. J. (1999), "Strategic management: concepts and cases", Eleventh Edition, McGraw Hill.
- [10] Wlaker. J. Bruce, and Etzel. J. Michael, and Stanton, William, (2001), "Marketing", 12th Edition, McGraw Hill.

Research and periodicals:

- [1] Barres, James, (1990), "Assessing the financial condition of insurance", CPCU journal, vol.43, No.1, pp.37-46.
- [2] Brockett, Patrick, L and Cooper, William, wand, and Golden, Linda, L, and pitaktong, utai, (1994), "A neural network method for obtaining an early warning of insurance insolvency", the journal of risk and insurance, Vol.61, No.3, pp.403-424.
- [3] Brockett, Patrick, L and Cooper, William, wand, and Golden, Linda, L and Rousseau, john, j and Wang, yuying, (2004), "Evaluating solvency

versus efficiency performance and different forms of organization and marketing in us property-liability insurance companies”, European journal of operational research, No.154, pp.492-514.

[4] Brockett. Patrick. L., Golden. Linda. L., Cooper. William. W., and Xia. X, (1997), “A case study in applying neural networks to predicting insolvency for property and casualty insurance”, journal of the operational research society, No.48, pp. 1153-1162.

[5] Clark, Bruce, H, (1999), “Marketing measure: history interrelationship”, journal of marketing management, vol.15, No.8, pp.711-732.

[6] Lencsis, Peter. M, (1997), “Insurance regulation in the united state”, British library cataloguing publication.

[7] NAIC, The US national state-based system of insurance financial regulation, 14 August, 2013, available at www.NAIC.org.

[8] Pitselis, Georgios, (2008), “An overview on solvency supervision, regulations and prediction of insolvency”, Belgian actuarial bulletin, Vol.8, No. 1, pp.37-53.

Reddic. Willie. Dion., Does regulatory scrutiny change investment behavior? Evidence of suboptimal portfolio rebalancing after the financial crisis, 2013, available at http://surface.syr.edu/busad_etd/96/

Reports and follow-ups:

✚ Naic, Iris ratio results for 2014, vol.15, No.1, 2015.

✚ Naic, Iris ratio results for 2015, vol.16, No.1, 2016.

✚ United state general accounting office (GOA), insurance regulatory information system needs improvement, report to the chairman, November.1990.available at.

٣ Internet :

* www.mckinsey.com

* www.naic.com